

أزمة الرواتب تثير استياء المرتزقة السوريين في ليبيا

هل يفقد أردوغان السيطرة على ميليشياته



عادت قضية المرتزقة السوريين في ليبيا، الذين أرسلتهم تركيا للقتال إلى جانب قوات حكومة الوفاق الداعمة لها إلى الواجهة، بعد خروج العشرات من المرتزقة في طرابلس في مظاهرات تنديدا بمماطلة قادة الفصائل في تسليمهم رواتبهم، فيما ينشغل النظام التركي بالمزيد من تأجيج الأوضاع في البلد بالعمل على تقويض جهود التسوية.

طرابلس - طالب مرتزقة الفصائل الموالية لتركيا، الذين ما زالوا يقاتلون مع ميليشيات حكومة الوفاق في ليبيا، أنقرة بتسليمهم مستحقاتهم المادية مباشرة، وسط استياء متصاعد في صفوفهم.

ونشر نشطاء لبييون مقطع فيديو يظهر الاحتجاجات التي شارك فيها العشرات من المرتزقة السوريين، الذين تظاهروا وسط أحد المعسكرات مؤخرا، داخل كلية الشرطة في العاصمة الليبية لعدم حصولهم على مستحقاتهم المالية لمدة خمسة أشهر.

ووفقا للمرصد السوري لحقوق الإنسان، فإن قادة الفصائل كقرفة الحمزة وسليمان شاه والجهة الشامية ولواء المعتصم، يعمدون إلى المماطلة في تسليم رواتب المقاتلين، ولم يكتفوا بذلك فحسب، حيث يتم اقتطاع مبالغ مالية من رواتبهم الشهرية تتراوح بين 100 إلى 300 دولار أميركي، فضلا عن المتاجرة برواتبهم لبعض الوقت.

وقال مدير المرصد رامي عبدالرحمان "إن تاخر الرواتب جعل المرتزقة في حالة تملل كبيرة، لاسيما بعدما كانوا ينتظرون العودة إلى بلدهم سوريا بعد حصول التوافق الليبي في الآونة الأخيرة".



رامي عبدالرحمان
تأخر الرواتب جعل المرتزقة في حالة تملل كبيرة

للإتراك بتسليمهم رواتبهم مباشرة بدلا من التسليم عبر القادة. وأشار المرصد السوري قبل أيام، إلى أن قضية تواجد المرتزقة السوريين في ليبيا تعود إلى الواجهة، ولاسيما في ظل تعليق الملف من قبل الحكومة التركية، التي حولت المقاتلين إلى مرتزقة وأرسلتهم إلى هناك، على الرغم من التوافق الليبي.

وحسب المرصد السوري يوجد 7000 مرتزق سوري في ليبيا. كما بلغ تعداد قتلى المرتزقة من الفصائل السورية الموالية لانقرة في ليبيا 496 قتيلًا.

ولا تزال عودة مقاتلي الفصائل من ليبيا إلى سوريا متوقفة منذ منتصف نوفمبر الماضي من العام الجاري، وسط انباء عن عودة دفعات منهم مطلع العام 2021.

ويعزز إيقاف تركيا لعملية عودة المرتزقة الذين أرسلتهم للقتال في ليبيا، الشكوك حيال نية أنقرة عرقلة جهود التسوية في البلاد، لاسيما أنها مددت مؤخرا مهمة قواتها في طرابلس إلى 18 شهرا، علاوة على استنزافات حكومة الوفاق المدعومة من تركيا،

أخرى تقوم بها أنقرة لتقويض العملية السياسية.

وأجعت زيارة وزير الدفاع التركي خلوصي أكار مؤخرا لطرابلس الأوضاع مجددا وسط استمرار تدفق شحنات الأسلحة نحو حكومة الوفاق.

والتقى أكار عددا من المسؤولين في حكومة الوفاق، التي تتمركز في العاصمة طرابلس. وكان الهدف هو تثبيت اعتماد هذه الحكومة على الدعم التركي خاصة بعد أن نجحت أنقرة في استبقاء رئيس حكومة الوفاق فايز السراج في منصبه، وتجنبت صعود شخصيات معارضة لانتفاضة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

ويرى المراقبون أن تركيا تعمل على تقويض جهود التسوية بهدف توسيع نفوذها في البلد، مستفيدة من حالة الغموض بشأن مصير اتفاق وقف إطلاق النار، والتحصير لحل سياسي بين الفرقاء الليبيين، وذلك بسبب انشغال الولايات المتحدة التي رعت هذا الاتفاق، بانتقال السلطة في الداخل.

وكان أطراف الصراع في ليبيا: حكومة الوفاق المدعومة من تركيا،

المرتزقة وقود أردوغان في حروبه

بل إنهم يعرقلون الدبلوماسية في البلدان، التي يتواجدون فيها. وقال روبين "إن الميليشيات السورية المدعومة من تركيا تقوض الجهود المبذولة لتحقيق وقف ناجح لإطلاق النار ومنح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ميزة دبلوماسية في أي مفاوضات".

وأردف أنه "بمجرد إدخالهم في المنطقة، سيكون من الصعب على المجتمع الدولي إجبارهم على المغادرة". ورحّب نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالآلاف من المرتزقة إلى ليبيا، وأغلبهم من السوريين، واستخدمت أنقرة المرتزقة لدعم ميليشيات حكومة الوفاق، في معاركها أمام قوات الجيش الوطني الليبي.

ويأمل النظام التركي من خلال إغراق ليبيا بالمرتزقة في وضع يده على الجزء الأكبر من ثروات هذا البلد ونقطه، بيد أن طموحاته اصطدمت بجهود الجيش الوطني الليبي الذي يعد الليبيين بتحرير بلدهم من الإرهاب وسطوة الميليشيات والتدخلات الخارجية.

والجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، قد توصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في الثالث والعشرين من أكتوبر الماضي بعد أكثر من عام ونصف العام من القتال.

وأعدت تحركات عسكرية تركية غير مسبوقة برًا وبحرا وجواً أجواء التوتر للمشهد الليبي، وعززت من مخاوف وجود خطة لإجهاض الاتفاق الأممي تمهيدا لتفجير الاقتتال ونسف الحوار السياسي بين طرابلس وبنغازي عبر أدوات أنقرة في ليبيا بما يخدم مصالحها وأجنداتها التخريبية.

وفي أواخر ديسمبر الماضي، أعلن الجيش الوطني الليبي رصد ميليشيات مدججة بالأسلحة التركي وتهديد شرق ليبيا بالكامل. وتزامن هذا الخرق التركي الجديد لأمن ليبيا مع مصادقة البرلمان التركي مذكرة تقضي بتحديد نشر عسكريين في ليبيا لثمانية عشر شهرا. وحذر مايكل روبين الباحث المقيم في معهد أميركان إنتربرايز بواشنطن، في صحيفة ناشيونال إنترست في تصريحات سابقة، من أن وكلاء تركيا الإسلاميين في المنطقة ليسوا مشكلة عسكرية فحسب،

مقتل أربعة جهاديين وجنديين غرب الجزائر

الجزائر - أعلنت وزارة الدفاع الجزائرية، السبت، أن قوات الجيش قتلت أربعة جهاديين وخسرت جنديين خلال اشتباك في تيبازة غرب الجزائر العاصمة. وجاء في بيان للوزارة "في إطار مكافحة الإرهاب وخلال عملية بحث وتمشيط (...) تمكنت مفرزة للجيش من القضاء على أربعة إرهابيين (...) وأثناء هذه العملية استشهد في ميدان الشرف الرقيب مباركي سعد الدين والعريف أول قائد عيشوش عبدالحق".

وتستخدم السلطات الجزائرية مصطلح "إرهابي" لوصف الإسلاميين المسلحين الذين نشطوا في البلاد منذ أوائل تسعينات القرن الماضي.

وقدم الرئيس عبدالمجيد تبون تعازيه إلى عائلتي الجنديين اللذين "استشهدا وهما يجاهدان من أجل القضاء على فلول الإرهاب الهيجي".

وضبط الجيش في العملية مسدسا رشاشا من نوع كلاشنيكوف وبنديقة رشاشية من نوع "أر.بي. كي" وبنديقتين مضختين، بحسب البيان.

وأضاف بيان وزارة الدفاع، الذي نقل تعازي رئيس أركان الجيش الفريق سعيد شقريحة "تأتي هذه العملية مع بداية سنة 2021 التي ستكون بإرادة وتضحيات أبناء الجيش الوطني، حاسمة في القضاء على الفلول الإرهابية، وتؤكد مجددا حرص قواتنا المسلحة على الحفاظ على الأمن والاستقرار عبر ربوع الوطن".

ورغم صدور قانون المصالحة الوطنية في 2005 لطي صفحة الحرب الأهلية (1992 - 2002) التي أسفرت عن 200 ألف قتيل، ما زالت مجموعات مسلحة تنشط في شرق ووسط البلاد، وفي الصحراء جنوبا.

وقبضت قوات الجيش في 17 ديسمبر الماضي على "إرهابي خطير" في جيجل شمال شرق البلاد، بحسب بيان وزارة الدفاع الذي أوضح أنه بدأ نشاطه الجهادي منذ 1994، أي في بداية الحرب الأهلية.

وفي المنطقة نفسها، وقع اشتباك قتل فيه جندي واثنان من أفراد مجموعة مسلحة، بداية ديسمبر.

وتحدث الجيش الجزائري عن ضبط مبلغ 80 ألف يورو يمثل جزءا من فدية حصل عليها الجهاديون في الساحل وأرسلوها لمحاولة إعادة بعث تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "خصوصا بعد مقتل زعيمه الجزائري عبدالملك دروكال في شمال مالي الصيف الفائت.

وعين التنظيم جزائريا آخر لقيادته هو أبو عبدة يوسف العنابي، بحسب الوكالة الأميركية المتخصصة في متابعة المجموعات الجهادية.

حزب الحركة الشعبية المغربي يستقطب الجبهة الأمازيغية

وفي يناير الماضي دعت جبهة العمل السياسي الأمازيغي، مختلف مناضلي الحركة إلى الانخراط في الحياة السياسية والمؤسسات الرسمية بكل جهات المغرب، للانتقال نحو المشاركة السياسية المباشرة، لضمان وثيرة قوية للعمل داخل المؤسسات بحثا عن التغيير من الداخل.



أحمد العنصر

القضية الأمازيغية هي قضية هوياتية وتهم جميع المقاربة

وبين أحمد أرحموش عضو الجبهة الأمازيغية، أن "المؤسسات الدستورية لا تتضمن أعضاء من الحركة الأمازيغية، وفي البرلمان الأسماء معدودة".

ورغم تفاوت ردود الأفعال داخل الجبهة من هذه الخطوة خوفا من الانصهار في حزب سياسي بعينه، إلا أن مراقبين اعتبروا أن العمل والمشاركة السياسية من داخل تنظيمات حزبية معيار أساسي للمصالحة مع الذات والمؤسسات والدولة، وأيضا لتفادي أي صدام مع هيئات سياسية أخرى لها توجهاتها لا يخدم مصالح الدولة والمجتمع.

وأقر المنسق الوطني لجبهة العمل السياسي الأمازيغي بان "الدولة المغربية والأحزاب والجهة لها رغبة في التغيير". موضحا أن المغرب فتح ورش كبرى سياسية واجتماعية وثقافية، وكوطينين لا يمكن إلا أن تكون جزءا من البناء لا الهدم.

ومؤسسات الدولة والتي تحظر تأسيس أحزاب سياسية ذات خلفية عرقية. وأوضح رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية لـ"العرب"، أن "الدستور المغربي يمنح تأسيس أحزاب سياسية تركز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي".

وبرأيه فإن "اندماج جبهة العمل السياسي الأمازيغي في الحركة الشعبية هو رسالة سياسية وقيمية من الحزب باحتضانه الفعاليات الأمازيغية على الإنسان".

وسبق للسلطات المغربية أن منعت في العام 2008، إنشاء الحزب الديمقراطي الأمازيغي، الذي أسسه حينها الناشط الراحل أحمد دغرني، معللة ذلك بأن القانون يحظر إنشاء أحزاب ذات خلفية عرقية أو طائفية.

وبعد دسترة الأمازيغية سنة 2011، حدد القانون التنظيمي الذي تمت المصادقة عليه قبل عام، مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية باللغة المعيارية بحرف تيفيناغ كما أعدها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وفق قرار المحكمة الدستورية.

وأبرز حجاج أنه "لا يمكن نكران التحولات التي تعرفها بلادنا في ما يتعلق بالقضية الأمازيغية"، مشيرا إلى أنه "بعد 2011، أطلقت الحركة نقاشا أفضى إلى اقتناع بعض الأعضاء بالعمل المؤسساتي وظل آخرون متشبثون بمواقفهم".

واعتبر أصول رئيسه الحالي الأمازيغية وإهتمامه بالقضايا التي تهم الأمازيغ، وهي تكلمة للمسار والعناية التي بات يعطيها هذا الحزب لحقوق الأمازيغ التي يظنها الدستور المغربي".

وتنص المادة الرابعة من قانون الأحزاب السياسية بالمغرب على أنه "يعتبر باطلا كل تأسيس لحزب سياسي يركز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، أو بصفة عامة على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان".

وسبق للسلطات المغربية أن منعت في العام 2008، إنشاء الحزب الديمقراطي الأمازيغي، الذي أسسه حينها الناشط الراحل أحمد دغرني، معللة ذلك بأن القانون يحظر إنشاء أحزاب ذات خلفية عرقية أو طائفية.

وبعد دسترة الأمازيغية سنة 2011، حدد القانون التنظيمي الذي تمت المصادقة عليه قبل عام، مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية باللغة المعيارية بحرف تيفيناغ كما أعدها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وفق قرار المحكمة الدستورية.

وأبرز حجاج أنه "لا يمكن نكران التحولات التي تعرفها بلادنا في ما يتعلق بالقضية الأمازيغية"، مشيرا إلى أنه "بعد 2011، أطلقت الحركة نقاشا أفضى إلى اقتناع بعض الأعضاء بالعمل المؤسساتي وظل آخرون متشبثون بمواقفهم".

والتنافس الحزبي"، مشددا على "ضرورة أن تكون قضية تميز المغربي عن باقي المكونات، رغم الانتماءات العدة للمغاربة الأفريقية والعربية والإسلامية التي توحد المغاربة".

وتفاديا لأي قراءة خارج السياق السياسي العام، أكد العنصر أن "حزبه لم يسع لتسييس القضية الأمازيغية منذ 60 سنة، ولا يهدف للكسب الانتخابي أو أصوات انتخابية"، بقدر ما كان يؤمن بضرورة أن "تتم نصرة القضية نفسها لأكثر من 40 سنة خارج الأحزاب

واعتبر الأمين العام للحركة الشعبية أحمد العنصر خلال توقيع البيان المشترك أن "انضمام أعضاء الجبهة يعد بمثابة انطلاقا لما يؤمن به حزب الحركة الشعبية من كون القضية الأمازيغية هي قضية هوياتية وتهم جميع المغاربة، ولا يمكن أن تختزل في الصراع السياسي

واعتبر الأمين العام للحركة الشعبية أحمد العنصر خلال توقيع البيان المشترك أن "انضمام أعضاء الجبهة يعد بمثابة انطلاقا لما يؤمن به حزب الحركة الشعبية من كون القضية الأمازيغية هي قضية هوياتية وتهم جميع المغاربة، ولا يمكن أن تختزل في الصراع السياسي

واعتبر الأمين العام للحركة الشعبية أحمد العنصر خلال توقيع البيان المشترك أن "انضمام أعضاء الجبهة يعد بمثابة انطلاقا لما يؤمن به حزب الحركة الشعبية من كون القضية الأمازيغية هي قضية هوياتية وتهم جميع المغاربة، ولا يمكن أن تختزل في الصراع السياسي

واعتبر الأمين العام للحركة الشعبية أحمد العنصر خلال توقيع البيان المشترك أن "انضمام أعضاء الجبهة يعد بمثابة انطلاقا لما يؤمن به حزب الحركة الشعبية من كون القضية الأمازيغية هي قضية هوياتية وتهم جميع المغاربة، ولا يمكن أن تختزل في الصراع السياسي

واعتبر الأمين العام للحركة الشعبية أحمد العنصر خلال توقيع البيان المشترك أن "انضمام أعضاء الجبهة يعد بمثابة انطلاقا لما يؤمن به حزب الحركة الشعبية من كون القضية الأمازيغية هي قضية هوياتية وتهم جميع المغاربة، ولا يمكن أن تختزل في الصراع السياسي

واعتبر الأمين العام للحركة الشعبية أحمد العنصر خلال توقيع البيان المشترك أن "انضمام أعضاء الجبهة يعد بمثابة انطلاقا لما يؤمن به حزب الحركة الشعبية من كون القضية الأمازيغية هي قضية هوياتية وتهم جميع المغاربة، ولا يمكن أن تختزل في الصراع السياسي

أمازيغ المغرب يفتخرون على العمل السياسي